

دراسة وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل النظام المالي الإسلامي -الجهاز المصرفي السوداني أنموذجا خلال الفترة 2008-2018 -

Study and analysis of the financial performance of Islamic banks in the Islamic financial system -Sudanese banking system as a model 2008-2018

أحمد بن السيلت*¹، موسى بن منصور²

¹ جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، ahmed.bensilette@univ-sba.dz

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، برج بوعريج

² جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريج، الجزائر، moussa.benmansour@univ-bba.dz

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، برج بوعريج

تاريخ الاستلام: 2022/11/15 تاريخ القبول: 2022/12/25 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة بتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل النظام المالي الإسلامي على ضوء تجربة الجهاز المصرفي السوداني، من خلال عرض وتحليل نسب ومؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني مع إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف في أداء البنوك الإسلامية في السودان، والوقوف على مدى نجاح سياسة بنك السودان المركزي في زيادة رؤوس أموال البنوك الإسلامية لمواجهة المخاطر والأزمات المالية وكذا تحكمها في إدارة السيولة وتحقيق العائد والأرباح كلمات مفتاحية: أداء مالي؛ بنوك إسلامية؛ نظام مالي إسلامي؛ مخاطر مالية؛ كفاية رأس المال.

تصنيفات JEL: F30 ، F31

Abstract: This study concerned with evaluating the financial performance of Islamic banks in light of the Islamic financial system in the light of the Sudanese banking system experience, by presenting and analyzing the ratios and indicators of the financial performance of the Sudanese banking system with showing strengths and weaknesses in the performance of Islamic banks in Sudan, and examining the success of a bank policy Central

Sudan in increasing the capital of Islamic banks to face risks and financial crises, as well as controlling them in managing liquidity and achieving returns and profits.

Keywords: Financial performance; Islamic banks; Islamic financial system; financial risks; capital adequacy

Jel Classification Codes: F30, F31.

1. مقدمة

يتزايد الاهتمام بالأداء المالي للمصارف التجارية التقليدية منها أو الإسلامية، خاصة بعد الأزمات والصدمات المتكررة التي تتعرض لها الأنظمة المالية، كونه من بين الوسائل التي تعطي مؤشرات كمية دقيقة للأداء الفعلي للبنوك، وقياس الانحرافات عن الأهداف المسطرة لتحقيق الكفاءة في اتخاذ القرارات المستقبلية، خاصة منها الاستثمارية، باستخدام الموارد المتاحة والمساهمة في إرساء الاستقرار النقدي كونه من العناصر الأساسية لضمان استمرار التنمية الاقتصادية.

تكتسي البنوك الإسلامية طابعاً خاصاً يختلف عن البنوك التقليدية، من حيث الأهداف وطبيعة العمل المصرفي، فهي تتطلب متابعة في تحقيق الأهداف المحددة، في حدود ما تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية، ووضع الحلول الشرعية لمواطن الإخفاق والاختلال التي يكشفها تحليل الأداء المالي، وكذا استخدام المؤشرات المتوافقة وطبيعة خدماتها المصرفية وصيغها التمويلية.

1.1 صياغة الإشكالية

بناءً على أهمية الأداء المالي للمصارف خاصة بعد الأزمات المالية المتكررة من جهة وخصوصية البنوك الإسلامية من جهة أخرى تبلورت إشكالية هذه الدراسة في صيغتها التالية: إلى أي مدى حسنت البنوك الإسلامية أدائها المالي في ظل النظام المالي الإسلامي على ضوء تجربة الجهاز المصرفي السوداني؟

2.1 فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة وبلوغ الأهداف المرجوة من هذه الدراسة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- حققت البنوك الإسلامية السودانية أداءً مالياً إيجابياً في ظل النظام المالي الإسلامي؛

- استطاعت البنوك الإسلامية السودانية السيطرة على المخاطر المصرفية بفضل أدائها المالي.

- تمكنت البنوك الإسلامية السودانية من التحكم في إدارة السيولة وتحقيق العائد والأرباح.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- دراسة وتحليل كفاءة البنوك الإسلامية العاملة في ظل النظام المالي الإسلامي؛

- تحليل مؤشرات الأداء المالي (نسب الميزانية، ومؤشرات السلامة المالية) في البنوك الإسلامية؛

- تقييم الأداء المصارف الإسلامية من خلال تتبع تطور أهم النسب المالية خلال فترة الدراسة.

4.1 منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي الاستقرائي في جمع البيانات ودراسة تطور البيانات المالية بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي لاختبار الفرضيات وتحليل مؤشرات الأداء المالي بالاستعانة بتقارير الجهات المكلفة بالنشر والإفصاح عن القوائم المالية للجهاز المصرفي السوداني.

2. الإطار النظري للأداء المالي في البنوك الإسلامية:

تسعى كل البنوك والمصارف التجارية إلى تحقيق الأهداف المسطرة، والمتعلقة بتحقيق عوائد وأرباح وتموقع، وجذب وزيادة ودائعها واستثماراتها، وضمان استمراريته بتقوية مراكزها المالية، وقدراتها على التصدي للصدمات والأزمات المالية، وكونها تعمل في محيط متغير ومتطور ومتربط، فهي دائماً تقيم أدائها المالي سعياً منها إلى معرفة وضعها المالي ومستوى أدائها.

1.2 مفهوم الأداء المالي

الأداء المالي هو وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف المسطرة، وهو المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة (علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، 2011، صفحة 67، 68)

2.2 العوامل المؤثرة على الأداء البنكي

يتأثر الأداء البنكي بعدة عوامل منها العوامل الداخلية والعوامل الخارجية (فيصل شياد، 2015، صفحة 97):

1.2.2 العوامل الداخلية (التنظيمية): وهي العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف، والتكنولوجيا المستخدمة، وكفاءة الإدارة؛

2.2.2. العوامل الخارجية (البيئية): وهي العوامل المحيطة بالمصرف منها البيئة القانونية وتخص تشريعات الاستثمار أو تعاملاته، والبيئة السياسية وتشمل الاستقرار السياسي للدولة وحكومتها وأمن شعبها، والبيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري وحجم المنافسين، والبيئة الاجتماعية ويقصد بها الدين والعادات والتقاليد والمستوى الثقافي لتعامل الأفراد مع البنك.

3. مؤشرات الأداء المالي

حتى يتسنى للبنوك بلوغ أهدافها وحماية المودعين والمساهمين تستخدم عدد من المؤشرات والتي تعكس الجوانب الأساسية لعملها وتحليل مركزها المالي ومن بين أهم هذه النسب والمؤشرات ما يلي:

1.2.3. جودة الأصول: تعتمد مصداقية رأس المال على مدى موثوقية مؤشرات جودة الأصول، حيث أن مخاطر الإعسار المالي للمؤسسات المالية والبنوك تكون في أغلبها من نوعية الأصول. إضافة إلى مدى قدرة المؤسسة المالية على تحويل الأصول إلى سيولة، كما يؤخذ في الاعتبار عند تقييم جودة الأصول مخاطر الائتمان والتي تشمل العمليات خارج الميزانيات وكذلك المتاجرة بالمشتقات المالية (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 5).

2.2.3. السيولة: تعتبر السيولة من العوامل الضرورية الواجب توفرها لدى المصرف كونها تزيد من ثقة المودعين والدائنين، وتجنب المصرف بيع أية أصول لا يرغب في بيعها. كما تجنب كذلك اللجوء إلى الأسواق المالية ودفع تكاليف إضافية بهدف تمويل النقص إذا ما حدث، إضافة إلى العديد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، جراء نقص السيولة اللازمة، ويمكن التعرف على وضع السيولة لدى المصرف من خلال عدة نسب، كنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، أو نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، أو إلى إجمالي الودائع، وغير ذلك من النسب، فجميعها تعطي دلالة على وضع السيولة في المصرف، وقدرته على مواجهة المخاطر المتوقعة، التي قد تنجم عن نقص السيولة لأي سبب من الأسباب (بن السيلت احمد، 2016، صفحة 136).

3.2.3. الربحية: تتمثل في العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. كما تعبر عن ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تعكس في

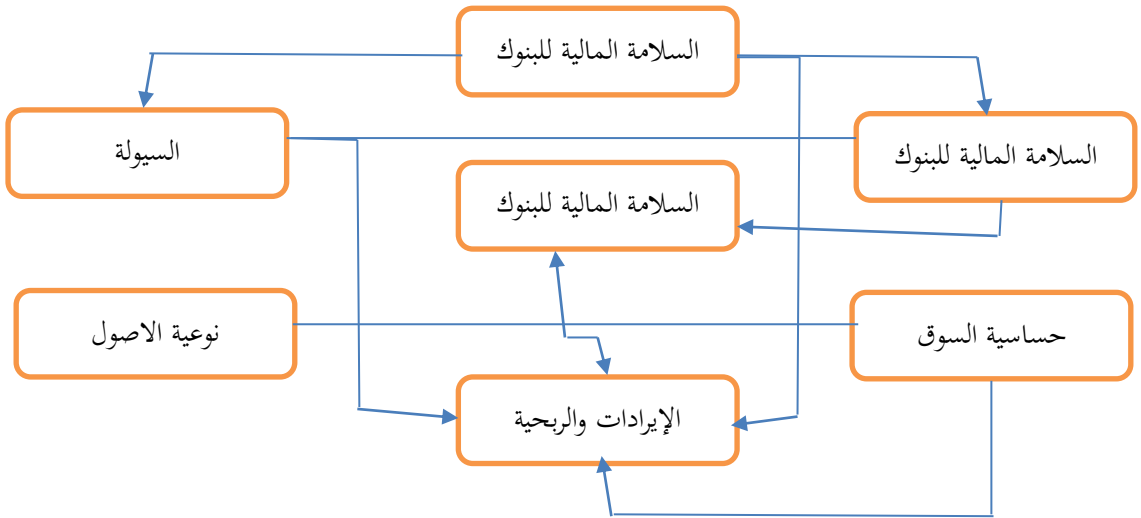
صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين (سجى فتحي الطائي وشيماء ليلى عبد الكريم محمد، 2013، صفحة 191)، وتعد الربحية من أهم الأهداف التي تركز عليها إدارة المصرف لضمان بقائها واستمرارها، ومؤشراً على كفاءة الإدارة في تحقيق كفاءة المساهمين في زيادة القيمة السوقية لأسهم المصرف (سجى فتحي الطائي وشيماء ليلى عبد الكريم محمد، 2013، صفحة 170، 191).

4.2.3. النشاط: تعبر نسب النشاط على مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة، وللوقوف على ذلك فإنه يجب إجراء مقارنة بين مستوى الإيرادات وحجم الاستثمار في مختلف الأصول، وتمتاز هذه النسب عن النسب الأخرى في كونها توفر مؤشراً ديناميكياً، وذلك لأخذها بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليلها لقائمة المركز المالي (شوقي بورقبة، 2014، صفحة 106).

ويمكن تلخيص هذه المؤشرات في الشكل التالي:

الشكل 1: مؤشرات السلامة المالية للبنوك (المؤشرات الاحترازية)

الأداء المالي حسب معيار CAMELS



المصدر: صندوق النقد العربي، 2017، ص: 5.

4.2. أهداف قياس الأداء المالي في البنوك الإسلامية

تهدف عملية قياس الأداء المالي إلى (ابراهيم عبد الحليم عبادة، 2008، الصفحات 165-166):

أ- تطوير الأداء وتحسين إدارة النشاط المصرفي الإسلامي من خلال:

- ضمان البنك الإسلامي لأهدافه التي أنشئ من أجل تحقيقها؛
- ضمان حسن استخدام الموارد المالية والإنسانية وإدارتها بشكل كفؤ؛
- التحقق من سلامة المعاملات والتعاملات داخل البنك الإسلامي شرعياً.

ب- تحديد الأخطاء وتفسير سببها لتفاديها مستقبلاً؛

ت- تحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات؛

ث- الرقابة الدورية والمستمرة على أداء العاملين؛

ج- وضع الحلول العلمية والعملية المناسبة والمقبولة من الناحية الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار حسابات التكلفة لهذه الحلول والبدائل المقترحة.

3. الإطار التطبيقي لأداء البنوك الإسلامية -الجهاز المصرفي السوداني-

تم إخضاع الجهاز المصرفي السوداني لضوابط المالية الإسلامية وتطبيق القوانين الإسلامية عام 1984، ثم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك في عام 1992 وذلك لضمان تنقية العمليات المصرفية من شبهة الربا، فظل بنك السودان يؤدي دوره في تحسين أداء الجهاز المصرفي وفي وضع سياسة نقدية تواكب الموجهات العامة للدولة وبرامج الاستراتيجية القومية الشاملة.

1.3. الوساطة المصرفية السودانية خلال الفترة 2008-2018

1.1.3 المصارف الإسلامية العاملة في السودان خلال الفترة (2008-2018): من أجل تقوية وتحديث الجهاز المصرفي وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها تمت مراجعة شروط وأسس إنشاء المصارف الجديدة وشركات توظيف الأموال وشركات الصرافة وصناديق الاستثمار مع بداية العام 2002، إلا أن عدد المصارف العاملة في تشكيّل الجهاز المصرفي السوداني لم يتجاوز 39 مصرفاً تجارياً و5 مصارف متخصصة، فكانت أكبر تزايداً خلال الفترة بمعدل ثلاث مصارف جديدة كل سنة، بالرغم من التحفيزات التي يقدمها البنك المركزي السوداني والاستمرار في خصخصة القطاع العام، والجدول التالي يبين ذلك:

دراسة وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل النظام المالي الإسلامي - الجهاز المصرفي السوداني
 نموذجاً خلال الفترة 2008، 2018 -

جدول (1): تطور عدد المصارف التجارية والمتخصصة في السودان (2018-2008)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف العاملة	35	38	39	33	35	37	37	37	37	37	37
المصارف المتخصصة	03	03	03	05	05	05	05	05	05	05	05

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من 2008-2018.

يرجع انخفاض عدد المصارف التجارية العاملة في السودان من 39 مصرفاً خلال سنة 2010 إلى 33 مصرفاً خلال 2011 بواقع 6 مصارف إلى خروجها من المنظومة المصرفية بعد انفصال جنوب السودان في يوليو 2011.

تضمنت استراتيجية بنك السودان المركزي لتطوير الجهاز المصرفي تشجيع اقتصاديات الحجم بإنشاء كيانات مالية كبيرة ذات ملاءة مالية لها القدرة على المنافسة العالمية، وبحلول عام 2000 تم اعتماد برنامج لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي عن طريق الدمج المرحلي والإصلاح في الكثير من المعايير المحاسبية والتقنية وإدارة المخاطر وفق ثلاث مراحل (بنك السودان المركزي، 2005، صفحة 24).

المرحلة الأولى: تقييم المصارف باعتماد جهة مراجعة مأذونة؛

المرحلة الثانية: تكوين التحالفات بين المصارف؛

المرحلة الثالثة: الاندماج بين المجموعات المتحالفة.

حتى تتمكن المصارف التجارية الوصول لمرحلة الاندماج لابد أن تستوفي الشروط التي سطرها البنك المركزي لكل مرحلة، خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع لكل مرحلة:

جدول (2): الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لمراحل هيكلة الجهاز المصرفي السوداني

السنوات									2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
مراحل هيكله الجهاز المصرفي									المرحلة الأولى						المرحلة الثانية		
الحد الأدنى لرأس المال لكل مرحلة									3 مليار دينار						6 مليار دينار (أو 60 مليون جنيه)		
الحد الأدنى لرأس المال لكل سنة									03	03	03	03	03	40	50	60	
السنوات									2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مراحل هيكله الجهاز المصرفي									المرحلة الثالثة								
الحد الأدنى لرأس المال لكل مرحلة									100 مليون جنيه بنهاية سنة 2011								

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من 2002 إلى 2018.

استطاعت جل المصارف التجارية استيفاء متطلبات المرحلة الأولى نهاية 2006، والوصول بحد رأس مالها الأدنى الى 3 مليار دينار، أين بدأت في تنفيذ المرحلة الثانية ابتداء من 2007، حيث استوفت ما يقارب 95% منها الحدود الدنيا المسطرة لهذه السنة، كما بدأت التمهيد لعملية الدمج المصرفي بتقسيم المصارف إلى مجموعات حسب جملة من المعايير منها: طبيعة النشاط، نوعية المساهمين، الأهداف، الحجم، لتتم بعدها وبعد إصدار منشور 2008/8 المتعلق بالحوافز التي تمنح للمصارف التي تتبنى خيار الدمج أو الاستحواذ ((بنك السودان المركزي، 2009، صفحة 351)، أكبر عملية دمج في 2008 بين بنك الإمارات والسودان في بنك الخرطوم، فأصبح أكبر مصرف من حيث الحد الأدنى لرأس المال المدفوع، وبحلول سنة 2009 بلغت جميع المصارف الحد الأدنى لرأس المال المشروط للمرحلة الثانية، معلنة بداية تنفيذ المرحلة الثالثة بإلزام البنوك بلوغ الحد الأدنى لرأس المال والمقدر بـ 100 مليون جنيه مع نهاية 2011 بما يعادل 20 مليون لكل سنة، حيث التزم خلال هذه المرحلة أكثر من 79% و89% خلال سنتي 2012 و2013 على التوالي في بلوغ الحد الأدنى، ناهيك عن الشروع في تنفيذ برنامج الدمج المصرفي، وتشكيل التحالفات وتطويرها.

واصل البنك المركزي السوداني تعزيز الشمول المالي والانتشار الجغرافي، وتوسيع قاعدة الخدمات، للوصول إلى نسبة فرع لكل 20 ألف نسمة مع نهاية سنة 2012، وذلك برفع جميع القيود على إنشاء الفروع الجديدة.

2.3. دراسة وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية السودانية في ظل النظام المالي الإسلامي

تعتبر مؤشرات السلامة المالية، أحد أهم الوسائل المتعارف عليها دولياً لفحص المراكز المالية للمصارف، واختبار أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة، وتوفير السيولة لديها، ونتائج أعمالها من حيث الأرباح والخسائر. ومن الممكن إعداد هذه المؤشرات بشكل فردي على مستوى المصرف الواحد أو بشكل إجمالي لكافة المصارف.

1.2.3. مؤشرات رأس المال: توضح هذه المؤشرات مدى العلاقة بين مصادر رأسمال المصرف، والمخاطر المحيطة بموجوداته، وأية عمليات أخرى، فهي أداة لقياس ملاءة المصرف وقدرته على تسديد التزاماته ومواجهة أية خسائر قد تحدث في المستقبل، ومن بين هذه النسب نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم والتي تظهر في بيانات الجدول التالي:

دراسة وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل النظام المالي الإسلامي-الجهاز المصرفي السوداني
 أنموذجا خلال الفترة 2018،2008 –

جدول (3): تطور نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم خلال الفترة 2018-2008

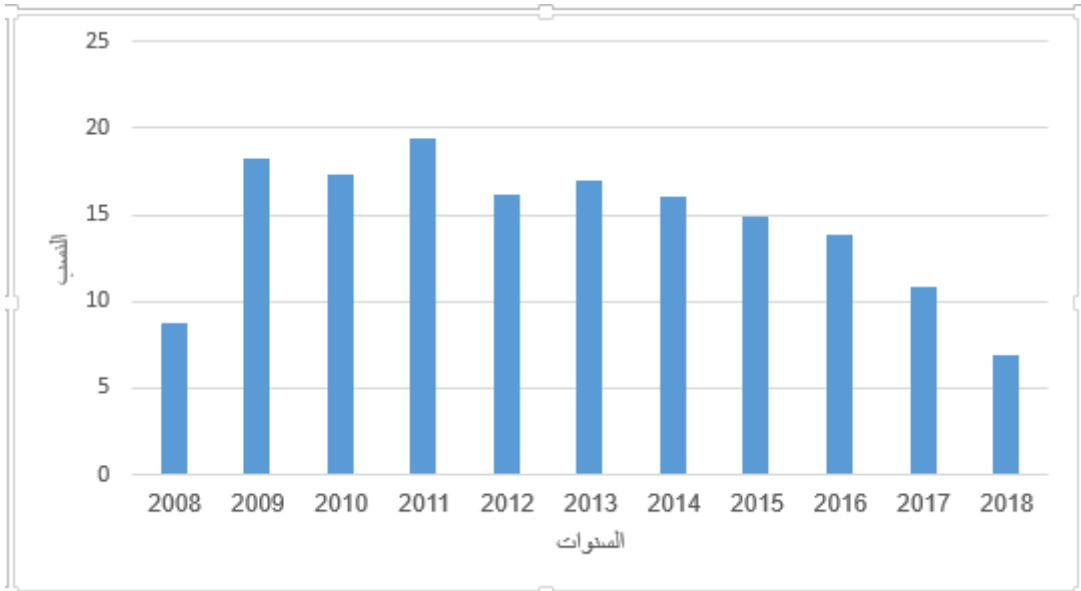
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
6.9	10.8	13.9	14.9	16	17	16.2	19.4	17.3	18.2	8.7

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من 2008 إلى 2018.

يبين الجدول (3) تذبذب قيم نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الأصول حتى سنة 2013 أين وصلت أكبر قيمة لها سنة 2011 بقيمة 19.4% ثم تبدأ بالتناقص إلى نهاية الفترة لتصل إلى أقل نسبة لها وهي 6.9 %.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 2: تطور نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم للبنوك السودانية
 خلال الفترة 2018-2008



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من 2008 إلى 2018.

تبين نسب رأس المال إلى إجمالي الخصوم أن اعتماد البنوك العاملة في السودان على مواردها الذاتية في انخفاض مستمر منذ سنة 2014 مما زاد من تعرضها للمخاطر المصرفية خاصة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة، وهو ما تفره بيانات نسب كفاية رأس المال الموضحة في الجدول التالي:

جدول (4): تطور نسبة (%) كفاية رأس المال خلال الفترة 2010-2018

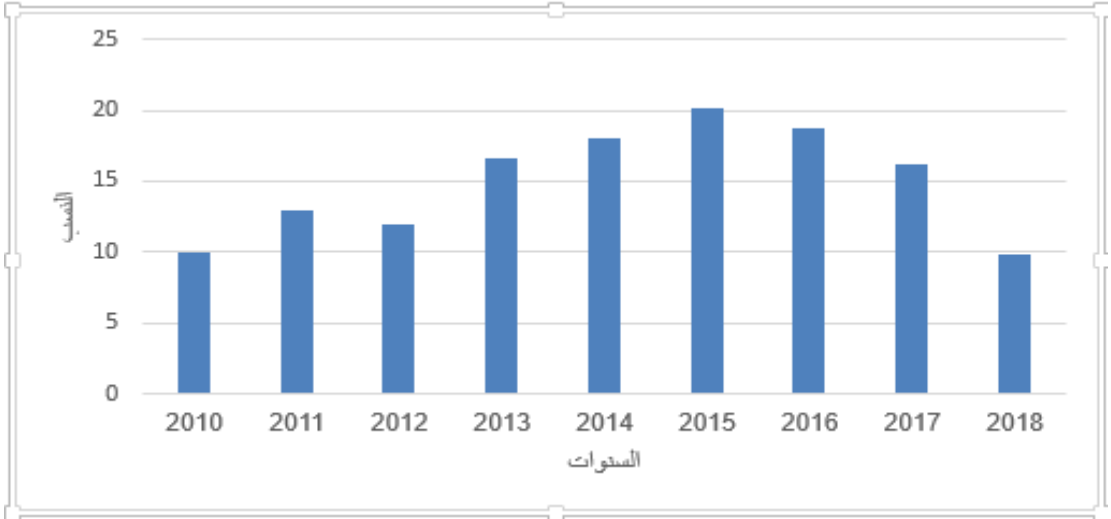
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
9.9	16.2	18.7	20.2	18	16.6	12	13	10

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من 2008-2018.

بقيت نسبة كفاية رأس المال في الحدود المستهدفة (12%) الموافقة للمؤشر العالمي المحددة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية على غرار ما نصت عليه مقررات بازل والتي تعكس قدرة الجهاز المصرفي على تغطية المخاطر خاصة منها الائتمانية ومخاطر السوق والتشغيل إلا أنها تميزت بالتناقص المستمر خاصة بعد سنة 2015 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3: تطور نسبة كفاية رأس المال البنوك الإسلامية السودانية

خلال الفترة 2010-2018



المصدر: تم إعداد الشكل البياني بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من 2008 إلى 2018 وبيانات الجدول رقم 04.

في نهاية 2018 أصبحت النسبة أقل من النسبة المعيارية 12% بحدود 10% وذلك نتيجة لتحريك سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية مما أدى الى ارتفاع مقام النسبة عند احتساب كفاية رأس المال (بنك السودان المركزي ، 2018، صفحة 68) ، والذي ارتفع إلى 24.32891 جنيه للدولار الواحد متوسط سنة 2018 بعد ما كان في حدود 6.68336 متوسط سنة 2017 بنسبة ارتفاع بلغت 364% والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي خلال فترة الدراسة.

دراسة وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل النظام المالي الإسلامي - الجهاز المصرفي السوداني
 أنموذجا خلال الفترة 2018، 2008 -

جدول (5): سعر الصرف الرسمي (الجنيه السوداني مقابل واحد دولار أمريكي، متوسط الفترة)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
24.329	6.683	6.211	6.026	5.737	4.7567	3.572	2.6666	2.306	2.3015	2.0901

المصدر: بيانات البنك الدولي (2008 - 2018).

2.2.3. مؤشرات جودة الأصول: ومن بين أهم النسب في تقييم جودة الأصول ما يلي:

- نسب التعثر الائتماني: تعتبر هذه النسبة من النسب التي تعكس جودة القروض الممنوحة من قبل المصارف، ومدى التزام المقترضين بخدمة القروض الممنوحة لهم. وهي من أهم النسب المعبرة عن جودة الأصول لدى المصارف في مواجهة المخاطر الناجمة عن الائتمان المصرفي.

- إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل: استهدفت السياسة الرقابية للبنك المركزي السوداني الوصول بنسبة إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل إلى المؤشر العالمي المقدر بـ 6%، وقد تباينت قيمها خلال الفترة كما يبينه الجدول التالي:

جدول (6): نسبة (%) إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل للبنوك السودانية خلال الفترة

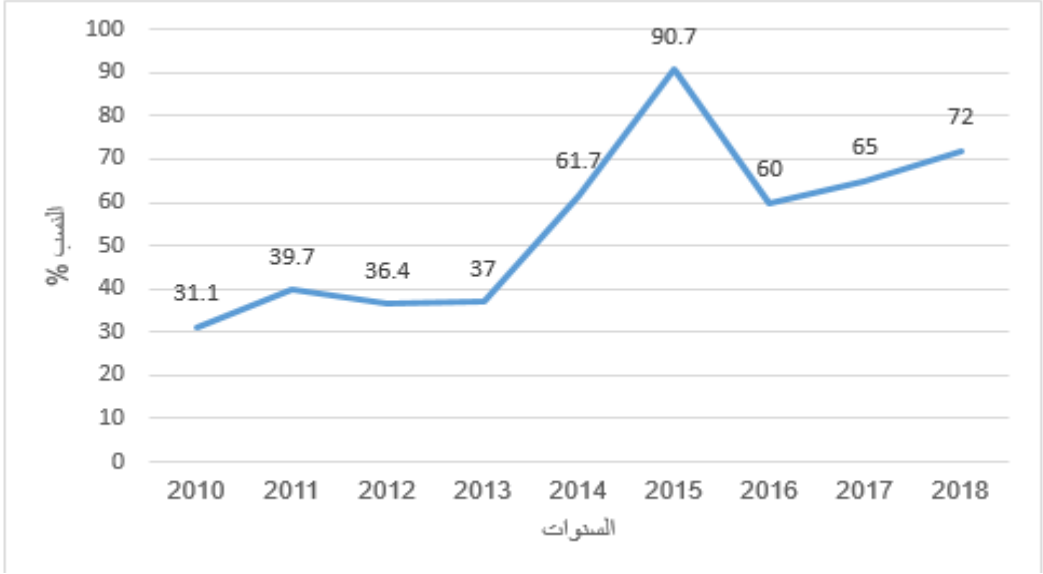
2018- 2010

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
3.2	3.3	5.2	5.1	7.1	8.4	11.9	12.6	14.1

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من 2010 إلى 2018.

نجحت السياسة الرقابية لبنك السودان المركزي في التخفيض التدريجي لنسبة التعثر الائتماني إلى أقل من النسبة المعيارية 6% ابتداء من سنة 2015، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مخصصات التمويل إلى إجمالي الديون المتعثرة والتي تعكس التناقص المستمر للديون المتعثرة في البنوك العاملة في السودان والشكل التالي يبين تطور نسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة:

الشكل 4: تطور نسبة مخصصات التمويل إلى إجمالي الديون المتعثرة للبنوك السودانية خلال الفترة 2010-2018



المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، (2010-2018).

يميل سلوك نسبة مخصصات التمويل إلى إجمالي الديون المتعثرة في أغلب فترة الدراسة إلى الارتفاع وهذا ناتج عن تناقص إجمالي الديون المتعثرة والجهود الرقابية لتقليلها بالإضافة إلى سعي البنك المركزي السوداني إلى زيادة مخصصات التمويل حرصاً على زيادة قدرة البنوك الإسلامية في مواجهة المخاطر خاصة الائتمانية منها، حيث وصلت هذه النسبة أعلى قيمة لها نهاية سنة 2015 بنسبة 90.7% وذلك نتيجة لاهتلاك مبالغ كبيرة من الديون المتعثرة وانخفاض حجم التعثر (بنك السودان المركزي، 2015، صفحة 68).

3.2.3 مؤشرات السيولة: السيولة هي قدرة البنك على تلبية التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أصل من أصوله إلى نقد سائل دون خسارة، بمعنى أن لا تقل القيمة الفعلية للأصول عن جملة خصومه (بلال نوري سعيد الكروي، 2009، صفحة 6). ومن بين النسب المعتمدة لقياس سيولة البنوك نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي يندرج بياناتها في الجدول التالي:

دراسة وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل النظام المالي الإسلامي -الجهاز المصرفي السوداني
 نموذجاً خلال الفترة 2018، 2008 -

جدول (7): تطور نسبة (%) الأصول السائلة الى إجمالي الأصول

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
52	37.3	35.1	37.4	39.1	39	41.5	36.3	35.8

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، (2010-2018).

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مما يدل على قدرة البنوك على تسهيل أصولها بسهولة، وهذا يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المفاجئة والدورية علماً أن المعيار العالمي لهذه النسبة يتراوح بين 30% إلى 40%، وقد شهدت أعلى قيمة لها نهاية سنة 2018 بـ 52% أي أن أكثر من نصف أصول الجهاز المصرفي السوداني (البنوك الإسلامية) يمكن تسهيلها بسهولة وهذا بفضل تزايد نسب الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي السوداني وسياسات ضبط السيولة على البنوك الإسلامية للحد من صدمات السيولة وتأطير التمويل كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (8): نسبة (%) الاحتياطي القانوني للجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة 2018-2010

2013		2012		2011		2010		2009		2008		البيان
نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة
أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	احتياطي ن ق
18	18	13	13	11	11	8	8	8	8	11	11	
2018				2017		2016		2015		2014		البيان
نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة		نوع العملة
أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	احتياطي ن ق
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، (2010-2018).

كما ألزم بنك السودان المركزي فيما يخص سياسات ضبط السيولة البنوك الإسلامية الاحتفاظ بأصول سائلة بنسبة 10% من جملة الودائع مكونة من:

- شهادات مشاركة الحكومة (شهادة)؛

- الصكوك الحكومية الأخرى (بنك السودان المركزي، 2005، صفحة 2).

ومنذ سنة 2007 أجاز البنك المركزي السوداني الاحتفاظ بأصول سائلة بإضافة إجارة البنك المركزي (شهاب) (بنك السودان المركزي، 2007، صفحة 2)، أما خلال سنة 2009 أضافت إمكانية الاحتفاظ بصكوك المؤسسات غير الحكومية عدا الأسهم المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

4.2.3. مؤشرات الربحية: من بين أهم هذه المؤشرات نجد مؤشري العائد على الأصول والعائد على الأسهم والجدول التالي يبين تطور هذين المؤشرين خلال الفترة 2010 إلى 2018:

جدول (9): تطور نسب الربحية للبنوك الإسلامية العاملة في السودان خلال الفترة 2010-2018

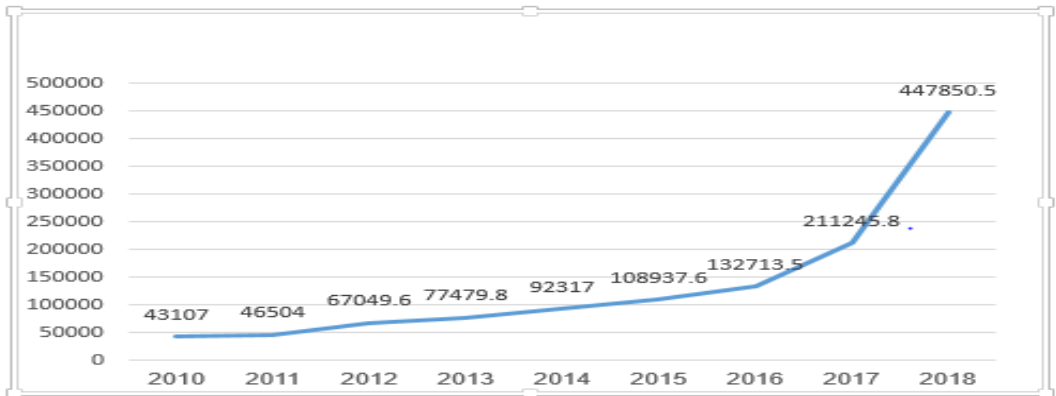
الوحدة: % قبل فرض الضريبة

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العائد على الأصول	3.9	4.2	4.4	3.7	4	4	4.7	3.8	4.7
العائد على الأسهم	26.5	28.8	36.5	29.6	33.7	37.1	46.1	48	94.7

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، (2010-2018).

- العائد على الأصول (Return On Assets ROA): من مؤشرات الربحية الذي يكشف قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداته، كما يعكس كفاءة وفاعلية الإدارة في تشغيل الموجودات، ويعطي الثقة بإدارتها وسلامة القرارات الاستثمارية والتشغيلية المتخذة (سامر محمد فخري وأسو بهاء الدين قادر، 2016، صفحة 150)، كما يعبر أيضاً عن معدل دوران الأصول في رحلة بحثها عن تحقيق الأرباح، والملاحظ من خلال بيانات الجدول أنها تميل للارتفاع إلا أن قيمة التزايد لم تتجاوز 1%، فكانت أقل قيمة لها خلال سنة 2013 وهي 3.7% وأكبر قيمة كانت آخر الفترة مع نهاية سنة 2018 بنسبة 4.7% ويرجع هذا التزايد الطفيف للنسبة إلى تزايد مقام النسبة حيث شهد إجمالي الأصول المصرفي تزايداً مطرداً خلال هذه الفترة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 5: إجمالي الأصول المصرفية للبنوك السودانية خلال الفترة 2010-2018



المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، (2010-2018).

دراسة وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل النظام المالي الإسلامي-الجهاز المصرفي السوداني
 أنموذجا خلال الفترة 2018،2008 –

إن التزايد المستمر للأصول المصرفية (مقام النسبة) مع تزايد نسبة العائد على الأصول يبين تحقيق البنوك لنتيجة إيجابية من الأرباح (بسط النسبة) وقدرتها على الاستفادة من الموارد المتاحة عبر توظيفها بالصورة المثلى. أما انخفاض العائد خاصة في سنتي 2013 و2017 فيعود إلى انخفاض الإيرادات المحققة خلال هذه السنة مقارنة بحجم توظيف الموارد المتاحة. أما العائد على السهم (ROE)، وهو العلاقة بين الدخل (النتيجة الصافية) ومجموع قيم الأسهم المتداولة (أيمن محمد الفيتوري الأجنف، 2018، صفحة 152)، فقد سجل تزايداً مستمراً عاكساً بذلك كفاءة الجهاز المصرفي السوداني في إدارة أموال المساهمين. كما يوضح زيادة درجة المخاطرة والنتيجة عن زيادة الرافعة المالية أي زيادة اعتماد البنك على الاقتراض خاصة نهاية سنة 2018 أين بلغت النسبة 94.7% وهي نسبة كبيرة جداً مقارنة بسنة 2017 (48%) بنسبة زيادة مرتين (تقريباً 200%).

5.2.3. مؤشرات النشاط: من بين أهم النسب التي تقيس مستوى النشاط في البنوك الإسلامية: نسبة ارتفاع نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع والتي تعكس قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وإن ارتفاعها يدل على قدرة المصرف في تلبية القروض الجديدة، إلا أنه في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية (علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني، 2011، صفحة 85)، حيث كانت نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع للبنوك السودانية كالتالي:

جدول (10): تطور نسبة (%) إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع للبنوك الإسلامية السودانية

خلال الفترة 2018-2008

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
58.8	73.5	85.2	84.3	82.9	85.3	76.4	82.3	81.9	87.1	90.6

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، (2018-2008).

من خلال بيانات الجدول رقم (10) تبين تناقص قدرة المصارف الإسلامية السودانية في توظيف الأموال المتاحة حتى نهاية 2012، والذي يرجع إلى تخوف المصارف من احتمال عدم وفاءها بالتزامات المالية في الأجل القصير، إلا أنها تبقى نسب مقبولة لأنها تحتاج إلى إدارة المخاطر بصورة جيدة لاعتماد البنك على الموارد الخارجية، ثم شهدت ارتفاعاً سنة 2013 لتعود للتراجع حتى آخر الفترة لتصل إلى أقل نسبة لها سنة 2018 بنسبة 58.8% وهذا راجع إلى ارتفاع

الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 367.1%، والجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع المحلية والأجنبية للبنوك الإسلامية السودانية خلال الفترة 2008-2018:

جدول (11): تطور حجم الودائع المحلية والأجنبية للبنوك الإسلامية السودانية خلال الفترة 2008-2018.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الودائع بالعملة المحلية	13466.3	17296.8	20785.2	22726.5	28202.9	32143.3
معدل الزيادة	-	28.4	20.2	9.3	24.1	14
الودائع بالعملة الأجنبية	3042.2	3551.2	5089.2	5049.1	11341.4	11989.8
معدل الزيادة	-	16.7	43.3	0.8-	124.6	5.7
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	
الودائع بالعملة المحلية	39898.9	50250.3	65482.7	116494.4	197091.3	
معدل الزيادة	24.1	25.9	30.3	77.9	69.2	
الودائع بالعملة الأجنبية	13570.4	13169.2	13976.9	22611.6	105887.9	
معدل الزيادة	13.2	-3	6.1	61.8	368.3	

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، (2008-2018).

4. الخاتمة:

أصبح للبنوك الإسلامية دور اقتصادي واجتماعي خاصة بعد تزايد مستوى أدائها في ممارسة الأعمال المصرفية، وانتشرت بشكل واسع بحيث لم تقتصر فقط على البلدان الإسلامية بل تعدت إلى البلدان غير الإسلامية، وحولت بعض البلدان جهازها المصرفي كلياً وفق النظام الإسلامي مثل السودان، لذا صار من الضروري دراسة وتحليل تجارب المصرفية الإسلامية وتقييم مدى فعالية أدائها المالي خاصة في ظل توفر البيئة التشريعية والقانونية، لذلك ومن خلال تسليط الضوء على تجربة الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني تبين صدق الفرضيات المقترحة في أغلب بيانات مؤشرات الأداء المالي المعتمدة.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1.4 النتائج:

- كانت لبرامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي دوراً هاماً في زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية، كونه أهم عنصر لمواجهة المخاطر والالتزامات؛
 - اعتماد البنوك الإسلامية العاملة في السودان على الموارد الخارجية أكثر من الذاتية مما زاد من احتمال تعرضها للمخاطر خاصة سنة 2018 أين أصبحت نسبة كفاية رأس المال أقل من النسب المعيارية التي أقرتها لجنة بازل، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية؛
 - حساسية الجهاز المصرفي السوداني لتقلبات أسعار الصرف، مما أدى إلى التقليل من مستوى أدائها المالي خلال الفترة؛
 - نجاح السياسة الرقابية لبنك السودان المركزي في الحد والتقليل من نسب التعثر الائتماني؛
 - قدرة المصارف الإسلامية السودانية في التحكم في سيولتها حيث لم تقل عن النسب المعيارية العالمية؛
 - تمكنت البنوك الإسلامية السودانية من تحقيق الأرباح والعوائد بفضل الاستثمار الفعال في موجوداتها وإدارتها في استغلال أصولها ومواردها؛
 - ارتفاع نسبة الرافعة المالية آخر الفترة لاعتماد البنوك الإسلامية السودانية على الاقتراض مما يزيد في التنبؤ بالمخاطر المصرفية المستقبلية؛
 - كان معدل توظيف الودائع متذبذباً ويميل للانخفاض مما يوضح تراجع مستوى نشاطها.
- وبناءً على النتائج السابقة يمكن تقديم المقترحات التالية:

2.4 الاقتراحات:

- على الحكومة السودانية مواصلة الإصلاحات في هيكل النظام المالي لتعزيز قدرة المصارف الإسلامية في مواجهة المخاطر والالتزامات؛
- على البنوك الإسلامية السودانية البحث عن آليات لتنويع الموارد الداخلية إلى جانب الموارد الخارجية لرفع نسبة كفاية رأس المال إلى مستوى النسب المعيارية بهدف التقليل من احتمال تعرضها للمخاطر؛
- ضرورة تبني البنوك الإسلامية السودانية سياسات ناجعة لإدارة مخاطر أسعار الصرف للحد من آثارها السلبية على مستوى الأداء المالي.

5. قائمة المراجع:

- سامر محمد فخري وأسو بهاء الدين قادر. (2016). مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية.
- ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. (Vol. 1) عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- أيمن محمد الفيتوري الأجنف. (2018). أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الاسلامية (المجلد 1). عمان، الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- بلال نوري سعيد الكروي. (2009). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافيدين والرشيدي. المجلة العراقية الادارية.
- بن السيلت احمد. (2016). محددات الاستقرار المالي في الجزائر مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدينة: جامعة يحي فارس.
- بنك السودان المركزي . (2018). التقرير السنوي الثامن والخمسون. السودان: البنك السودان المركزي .
- بنك السودان المركزي. (2005). التقرير السنوي للعام 2005. الخرطوم: بنك السودان المركزي.
- بنك السودان المركزي. (2007). التقرير السنوي السابع والاربعون. السودان: بنك السودان المركزي.
- بنك السودان المركزي. (2009). الضوابط والتوجيهات الصادرة حتى يناير 2009. الخرطوم: سينان العالمية للطباعة المحدودة.
- بنك السودان المركزي. (2015). التقرير السنوي الخامس والخمسون. السودان: بنك السودان المركزي.

- سجي فتحي الطائي وشيماء ليلي عبد الكريم محمد. (2013). التنبؤ بالازمات المصرفية باستخدام معيار الـ CAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الاردنية. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية.
- شوقي بورقبة. (2014). الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية دراسة مقارنة (المجلد الاول). عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- صندوق النقد العربي. (2017). تقرير حول مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية. الامارات العربية المتحدة.
- علاء فرحان طالب وايمان شبحان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف (المجلد الاول). عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- فيصل شياد. (2015). تحليل الكفاءة الانتاجية مع تطبيقات على القطاع المصرفي (المجلد الاول). عمان، الاردن: دار الكتاب الجامعي.